اسعار الفواكه والخضر

الطماطة	٧٥٠
الخيار	٧٥٠
الباذنجان	٧٥٠
البطاطا	١٠٠٠
البصل	١٠٠٠
الخس	٧٥٠
البرتقال	١٢٥٠
الموز	١٥٠٠
التفاح الاحمر و الاصفر	١٥٠٠
الليمون	١٢٥٠

اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٢٧٠	١٢٨٠
اليورو	١٦٥٠	١٦٧٠
الجنيه الاسترليني	٢٣٥٠	٢٣٧٥
الدينار الاردني	١٩٥٠	١٩٦٠
الدرهم الاماراتي	٣٧٠	٣٨٠
الريال السعودي	٣٢٠	٣٣٠
الليرة السورية	٢٢	٢٣

الدكتور عبد الجبار الحلفي :

هـــذه مكـــامن القـــوة والـــضعف في الاقتـــصـــاد العـــراقـي

محمد شريف ابو ميسم

الدكتور عبد الجبار الحلفي المستشار العلمي لمركز دراسات الخليج العربي، والمحاضر في كلية الادارة والاقتصاد / جامعة البصرة، باحث اقتصادي متعدد الاهتمامات، له أكثر من ستين بحثا منشورا في مجلات اقتصادية، منها أربعون بحثا خارج العراق.. حاورناه في شأن الاقتصاد العراقي فقال لنا ابتداء : ان محاولة استشراف المستقبل لاي اقتصاد كان يتم من خلال الثوابت الانية لذلك الاقتصاد، فاذا ما كانت هذه الثوابت ساكنة، فان من المؤكد ان الاقتصاد الضعيف سيكون اكثر ضعفا والعكس صحيح.. فنحن لدينا مؤشرات نعتمدها لمثل هذه القراءات.. من هذه المؤشرات ما يسمى بالمؤشرات التنافسية الدولية وتختصر بكلمة swotحيث تعني ال sالقوة strengthوال wتعني الضعف weaknessesوال oتعني الفرص opportuneوال tتعني التحديات threats..وعندما نقيس الاقتصاد العراقي على هذا المؤشر، وهو مؤشر ظهر بعد عام ٢٠٠٠ أي انه مؤشر حديث.. فعندما ناتي الى مصادر القوة وننظر الى مؤشراتها.. نجد ان هنالك النفط كسلعة استراتيجية مقبولة عالميا، هي في الحقيقة ليست مصدر قوة لان الاقتصاد العراقي يقوم على هذه الدعامة الوحيدة، بمعنى انه اقتصاد وحيد الجانب، وعندما يكون الاقتصاد بهذه الصورة فانه معرض للصدمات الخارجية، كما ان هذا المؤشر يعني ان الاقتصاد يعاني من خلل بنيوي، يتمظهر في غياب تنويع الهيكل الاقتصادي.. هذه مصادر القوة أما بالنسبة لمصادر الضعف ففي الجوانب المالية، هنالك ميزانية حكومية ضعيفة، لانها تعتمد على صادرات النفط بنسبة ٩٦٪ هذه الميزانية عندما يتعرض النفط الى انهيار في الاسعار في الاسواق العالمية فان الخلل سوف يصيبها، مما ينعكس على البرامج الاستثمارية والخطط الحكومية، بالاضافة الى ذلك فهنالك خلل في النظام الضريبي في العراق من خلال عدم صدور قانون ينظم الضريبة مع وجود تهريب ضريبي واسع وفساد اداري ومالي في مؤسسة الضرائب.. اما بالنسبة للجانب النقدي، فعندما يقوم البنك المركزي العراقي بعرض الدولار لغرض حماية الدينار العراقي ومكافحة التضخم، هذه العملية كان من المفروض ان تشكل مركز قوة للسياسة النقدية، لكنها تجابه بإجراءات حكومية تكبح هذا التوجه الصحيح من خلال السياسة المالية التوسعية، بمعنى ان جانباً من الحكومة يتبع سياسة نقدية متشددة بينما جانب آخر من الحكومة، يتبع سياسة مالية توسعية، من خلال زيادة الرواتب ومشروع شبكة الحماية الاجتماعية وما ينطوي على هذا الاخير من فساد مالي، اضافة الى بعض المشاريع الاخرى التي تزيد من حجم الكتلة النقدية في السوق، مما يزيد من فرص التضخم كما في مشروع سلف الموظفين.. وان هروب رأس المال العراقي الى الاردن بشكل خاص ودول اخرى مع هجرة المستثمرين والتجار العراقيين، هي التي ساهمت في خفض سعر صرف الدولار أمام الدينار العراقي.

❖ هل لديكم رؤية واضحة لمعالجات واقعية في المشهد الاقتصادي الحالي ؟

- يفترض ان تكون هنالك استراتيجية شاملة على مستوى الاقتصاد الكلي وليست سياسات تبنى على ردود الافعال كما هو الحال في الوقت الحاضر، هذه الاستراتيجية تتطلب مايلي : سياسات واضحة على المستوى القطاعي، ثم وجود كفاءات عراقية ذات خبرة في كل قطاع وان تكون هنالك شفافية عالية في دخل النفط، والقنوات التي ينصرف اليها هذا الدخل، ثم ان تكون لصانع القرار رؤية عقلانية لما يجب ان يكون عليه مستقبل هذا الاقتصاد وان يؤمن صانع القرار بحتمية تطوير الاقتصاد، يضاف الى ذلك.. ان تتوفر بيئة مستقلة للاستثمار، وتشجيع الصناعات الصغيرة لامتصاص قدر كبير من البطالة الموجودة وخاصة الخريجين.. اما الفرص المتاحة امام الاقتصاد العراقي ففي الوقت الحاضر ومع وجود هذه الثوابت ليست هنالك فرصة امام تطوير هذا الاقتصاد، ولكن بامكان الحكومة ان تفتح قنوات مثل دعم القطاع النفطي باسلوبين.. الاول : تقديم تقنيات للصناعة النفطية الجديدة تعمل على زيادة الانتاج الى ثلاثة ملايين برميل نفط يوميا او اكثر لتعزيز الميزانية الحكومية.

❖ بعض من هذا الذي اشرتم اليه تعمل الحكومة باتجاه تحقيقه..؟

- هذه مجرد وعود وتصريحات لم نجدها على ارض الواقع.

❖ المعنيون في القطاع النفطي.. يقولون ان رفع القدرة التصديرية الى ثلاثة ملايين برميل أو أكثر حتى نهاية عام ٢٠٠٧ سيكون بحاجة لرصد الاموال والامكانيات التي ربما تصل الى سبعة مليارات دولار.. -هذا الهدف يتطلب مليار دولار فقط.. وانا اتحمل مسؤولية هذا الكلام، فلو اعطي المبلغ الى شركة نفط الجنوب (لانها تنتج مليونين ومائة الف برميل يوميا) وهي بحاجة الى تقنيات جديدة لرفع الطاقة الانتاجية بهذا المبلغ لوجود خبراء قادرين على ان يطوروا الحقول والطاقة الانتاجية لها لتصل الى ثلاثة ملايين برميل يوميا أو اكثر بدلا من اللجوء الى الشركات الاجنبية سواء بالمشاركة او بعقود المقاولة.. وللبرهنة على ذلك.. فقد كان هنالك (٨٥٠) بئراً في شركة نفط الجنوب بعد سقوط النظام السابق اما اليوم فهنالك اكثر من ألف بئر، قامت الشركة بتطويرها بامكاناتها الذاتية ومن دون اي دعم حكومي أو من وزارة النفط، حيث عملوا بوفق الامكانيات المتوفرة، وهي معدات منذ الستينيات والسبعينيات، علما ان هذه الشركة تعمل على مساحة تقدر ب١٨٠ الف كيلو متر مربع، تمتد من ميناء العمية وميناء البصرة الى حديثة

❖ ماذا بشأن القطاعين الزراعي والصناعي ؟

- بالنسبة للقطاع الزراعي، فالواقع ان الحكومة قد سحبت يدها من هذا القطاع وتركت المزارع يصارع البقاء ويتضح ذلك من خلال تناقص كميات انتاج الرز والقمح، والتفاقم المستمر لمشكلة الملوحة وكميات الموارد المائية ومستلزمات الانتاج، بدليل ان مزارع الطماطة في منطقة سفوان اخذة بالتلاشي لان هذه المزارع تحتاج الى اغطية بلاستيكية هي غير متوفرة حاليا وكانت مدعومة سابقا فضلا عن عدم توفر البذور والاسمدة مع غياب السياسة لتطوير هذا القطاع،اما القطاع الصناعي فهنالك اكثرمن ٦٩ منشأة صناعية انتاجية كبيرة معطلة ومنها الاستراتيجية (الحديد والصلب، البتروكيمياويات..الخ) وتحاول الحكومة خصخصة هذه المنشات، الا ان اضطراب الامن يمنع المستثمرين العرب والاجانب من الاستثمار في هذه المنشآت في الوقت الحاضر، في الوقت الذي تتوفر فيه مؤهلات العمل ومستلزمات الانتاج في هذه المنشآت، ان من غير المعقول ان تهمل الصناعات اللاحقة للنفط في بلد نفطي، ففي ايران مثلا اكثر من خمسة مصانع للحديد والصلب، بينما لا يوجد في العراق معمل واحد للحديد والصلب في حالة عمل.

❖ وما الحل فيما اشرتم اليه ؟

- الحل يكمن في ان وزارة التخطيط المسؤولة عن وضع الخطط الاقتصادية للعراق تقوم بوضع استراتيجية اقتصادية تتضمن خططاً قصيرة المدى ومتوسطة وبعيدة المدى تكون ملزمة لكل الوزارات، تعمل على تطبيقها وتكون هنالك رقابة دائمة لمتابعة تنفيذ هذه الخطط ولجان محاسبة ومراقبة، وهذه الخطط تتضمن سياسات تتمتع بدعم حكومي ومن مجلس النواب، بحيث ان اللجان الاقتصادية في مجلس النواب تكون لها القدرة على متابعة الخلل في تنفيذ هذه الخطط والكشف عنها في وسائل الاعلام، وبصورة عامة ان مشكلة الاقتصاد العراقي الاساسية، تكمن في الاختلالات الهيكلية التي لم تتمكن الحكومات المتعاقبة من معالجتها منذ الثمانينيات.

في الهم الاقتصادي

نقدات في ساحة البورصة

(٣-٧)

حسام السامرك

تناولنا في العمود الماضي اصرار ادارة السوق على التشدد في عدم الآصغاء لأية دعوة تستهدف بث دماء جديدة في أوساط الوسطاء الخمسين (المتشبث)بهم منذ افتتاح السوق عام٢٠٠٤ وحتى الآن مما يعزز ظنون المستثمرين- المغيبين أصلا من ابداء أية وجهة نظر في انشطة السوق برغم أنهم كما هو واقع عماد نشاط السوق بمعنى أن السوق قد يتم التداول في حلباته دون وجود الوسطاء بالضرورة، ولكن لايمكن أن يتم تداول دون أن يتوفر المستثمر بائعا أو مشتريا-.وعند هذه الحالة حصرا تبرز المحاباة الواضحة والتي لاتقبل اللبس في تدعيم مصالح الوسطاء –أو فريق منهم في الأقل- على حساب ثوابت لايعتمدها الواقع العراقي في تداولات الأسهم ولكن كل ثوابت وأعراف والنظم الداخلية لكل أسواق المال في العالم بما فيها سوق التجارة العالمية العتيد في نيويورك.

لذلك سنعود وبالحاح واضح لنكرر فضح حالة أيدنا فيها رئيس هيئة الأوراق المالية في أكثر من مناقشة عندما كان نائبا لرئيس الهيئة (حيث تعد المرجعية الحكومية لمراقبة ومتابعة سلامة التداول في سوق الأوراق) حين أثار غالبية المستثمرين ظاهرة تفرغ رئيس محافظي سوق الأوراق الذي يتقاضى راتبا شهريا قدره ثلاثة ملايين دينار-أي ما يوازي راتب وكيل وزارة(اللهم زد وبارك) لكنه يقضي وقت الجلسة بكامله في حلبة التداول لالكي يتابع الآليات ومدى سلامتها ولكن ليخرق القواعد(عيني عينك) ويمارس دوره الذي يبدو أنه لايقوى على مغادرته في الوقت الذي لاتجيز كل الأعراف والقوانين والأخلاقيات والنظم بكل تنوعاتها أن يمارس أي كان عملا ما خلال فترة يتقاضى لقاءها أجرا من جهة اخرى مهما كانت هذه الجهة في حواضر اوروبا أو مجاهل بوركينا فاسو، والطريف أن من يحاول محاباة هذا المنهج من الذين يتقاضون راتبا من السوق- لتنفيذ هذه المهمة كما يبدو- يتذرع بأن لايوجد نص قانوني يمنع ذلك ،مما يجعلنا نتساءل وهل يوجد بالمقابل نص قانوني يجيز ذلك أصلا ،ثم اذا كان القتل كأبشع جريمة لايتوفر نص قانوني يقول بمنعها انما النص يذهب الى ملاحقة من يرتكبها كفعل منبوذ ومدان مما يجعل أي فعل يوقع ضررا أويشكل استغلالا لمنصب أويعد استحواذا على فرصة هي من حق الآخرين أولا ،ناهيك عن اهمال عمل يتم تقاضي راتب (وكيل وزارة) منه والتفرغ لنشاط تجاري خاص خلال دقائق تلك المهمة بكل تفاصيلها.

لنعد الى جوهر المشكلة ونقول لسنا -مع كل ذلك-بصدد الفضح والتقصد الشخصي بقدر الحرص الذي غالبا ما يتفجر في صدور المستثمرين بما يعد واحدا من مسببات تواصل تدهور العمل في السوق حين غدا سوقنا المالي الذي نحرص على تعافي آلياته وفعاليته سوقا هامشيا لايشار اليه البتة حتى في ذيل قائمة اسواق المال بالمنطقة ولسنا مضطرين لايراد شواهد أكثر.

> لنعد الى جوهر المشكلة ونقول لسنا - مع كل ذلك - بصدد الفضح والتقصّد الشخصي بقدر الحرص الذي غالبا ما يتفجّر في صدور المستثمرين بما يعدّ واحدا من مسببات تواصل تدهور العمل في السوق

إعلان مناقصة

تعلن وزارة الصحة عن مناقصة عمل صيانة ابواب مدخل الوزارة وتركيب زجاج مضلل للمدخل الرئيس لجناح مكتب السيد الوزير وابراج حديدية لنصب كاشفات ضوئية.

فعلى الراغبين بالمشاركة الحضور الى مقر الوزارة للحصول على الشروط المطلوبة في الطابق الرابع (القسم المالي) لقاء مبلغ (١٥٠٠٠) خمسة عشر الف دينار غير قابل للرد ويتحمل من ترسو عليه المناقصة اجور النشر والاعلان علماً ان آخر موعد لتسليم العطاءات هو نهاية الدوام الرسمي لليوم المصادف الثلاثاء ٢٠٠٧/٧/٢٤م.

اعلان / وزارة الموارد المائية

المديرية العامة لتشغيل وصيانة مشاريع الري / بغداد-الكرادة - ساحة الفتح-قرب المسرح الوطني

المناقصة رقم (٣٧) لسنة ٢٠٠٧

م / انشاء ناظمي انهر البصرة / العشار والخندق / البصرة

حيث يتضمن العمل انشاء نواظم عدد /٢ وهي ناظم العشار وناظم الخندق في محافظة البصرة والغرض من انشائهما هو لغرض السيطرة على حركة المد والجزر للمياه والسيطرة عليها ووضع حد لتلوث المياه في هذه الانهر كما يشمل العمل اعمالاً كونكريتية لجسم النواظم ونصب البوابات وعمل تكسيات حجرية وتبليط مقتربات الطرق للنواظم مع انشاء بنايتين لادارة تشغيل النواظم)

١- تدعو هذه المديرية المناقصين والمصنفين الدرجة الاولى لاعمال الهندسة المدنية لتقديم عطاءاتهم للمناقصة اعلاه.

٢- يمكن الحصول على مستندات المناقصة من القسم القانوني في المديرية لقاء مبلغ (٥٠٠٠٠ خمسين الف دينار) غير قابل للرد.

٣- يرفق مع العطاء كفالة مصرفية او صك مصدق بمبلغ (١٠٠٠٠٠٠٠٠) مائة مليون دينار مقدم باسم صاحب العطاء صادر من احد المصارف الموجودة في مركز المحافظة وفي حالة عدم تقديم الكفالة المذكورة يهمل العطاء.

٤- يتم تقديم العطاءات بظرفين مغلقين احدهما مرفق فيه صك مصدق او خطاب ضمان نافذ لمدة لا تقل عن ثلاثة اشهر، مع هوية تصنيف المقاولين، واعمال مماثلة مع وصل الشراء مع تأييد براءة ذمة من ضريبة الدخل والثاني مرفق فيه جدول الكميات المسعر يوضع داخل صندوق ايداع العطاءات لدى القسم القانوني في او قبل الساعة الثانية عشرة من يوم الاحد الموافق ٢٠٠٧/٨/٥,

٥- على الشركة تقديم عقد وشهادة التأسيس ومنهاج تقدم العمل علماً بان العمل خاضع للشروط العامة لاعمال الهندسة المدنية وتكون طريقة الدفع بموجب تلك الشروط وان اسعار العطاءات المقدمة تعتبر نهائية وغير قابلة للتفاوض.

٦- على المقاول تقديم مؤهلات الجهاز الفني فيها والاختصاصيين المتفرغين وغير المتفرغين العاملين لديه.

٧- يكون تاريخ انعقاد المؤتمر الخاص بالاجابة على استفسارات المشاركين في المناقصة يوم الاربعاء الموافق ٢٠٠٧/٧/٢٥

٨- المديرية غير ملزمة بقبول اوطأ العطاءات سعرا ويتحمل من ترسو عليه المناقصة اجور نشر الاعلان.

موقع الوزارة على الانترنت: www.iraqi-mowr.org

البريد الالكتروني: info@iraqi-mwr.org- waterresmin@yahoo.com

البريد الالكتروني للمديرية: computer-dpt@yahoo.com

هاتف مكتب المفتش العام: ٧٧٢٣٤٤٧

هاتف مكتب الاعلام والعلاقات: ٧٢٧٠١٤٩

المدير العام